

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٤٣

الأربعاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

السيد أوتش (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أعرب عن عظيم تقدير وفدي للأمين العام على تقريره السنوي (A/67/257) المعنون "التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". أعتقد أن مناقشاتنا، استنادا إلى استعراض وتقييم كاملين وشاملين لما تحقق من أهداف وتلك التي لا تزال بعيدة المنال، ستفضي إلى أفكار جديدة بشأن كيفية زيادة جهودنا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ النتائج الأخرى للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

كما يبين التقرير، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات محددة الأهداف ومكثفة لتخفيف أعباء من هم أشد احتياجا وأن يقوم على الفور بتنفيذ كل الالتزامات المقطوعة في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية بغية دعم الجهود الوطنية، ولا سيما الالتزامات في مجالات المعونة والتجارة وتخفيف عبء الدين والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رومان - موري (بيرو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٤ و ١١٣ و ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

(أ) مذكرتان من الأمين العام (A/67/82 و A/67/270)

(ب) مشروع قرار (A/67/L.25)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

(أ) تقرير الأمين العام (A/67/201 و A/67/257)

(ب) مذكرة الأمين العام (A/67/373)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



من الواضح أن الدور والمسؤولية الأساسيين عن التصدي لتحدي الأمراض غير المعدية يقع على عاتق الحكومات الوطنية. لكن تعقد التحديات التي تشكلها هذه الأمراض يدعو إلى اتخاذ إجراءات ذات طابع متعدد القطاعات وإلى إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين خارج نطاق الحكومات. ولذلك يرى وفدي أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للنماذج الخمسة لإقامة شراكات عالمية لمكافحة الأمراض غير المعدية المقترحة في التقرير.

يقدم التقرير أمثلة جديدة بالاهتمام على انخراط الحكومات الشامل لعدة قطاعات من أجل الحد من عوامل خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية، وهي استخدام التبغ والخمول البدني وتعاطي الكحول والتغذية غير الصحية. ووفقا للتقرير، كشفت دراسة استقصائية أجرتها منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٠ أن ٨٦ في المائة من البلدان لديها شكلا من أشكال الشراكات أو وجهها من أوجه التعاون لتنفيذ الأنشطة الرئيسية. ويتصدى ٨٣ في المائة من البلدان لمسألة استعمال التبغ و ٨١ في المائة من البلدان لمرض السكري و ٧٧ في المائة من البلدان لمسألة التغذية غير الصحية و ٧٧ في المائة من البلدان لمرض السرطان و ٧٥ في المائة من البلدان لمسألة الخمول البدني.

وفي منغوليا، تبذل أيضا جهود خاصة لتقليل مخاطر تعاطي الكحول، الذي له آثار خطيرة على بلدنا وعلى صحة الأجيال المقبلة. لقد أصبح أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في الحوادث والإصابات الناجمة عن حركة المرور والجريمة والعنف والبطالة. وبينت الدراسات في منغوليا أن تعاطي الكحول مرتبط أيضا بالفقر. وتشكل جهودنا في هذا الصدد، في جملة أمور، تعزيز التعليم العام لمكافحة تعاطي الكحول وزيادة الضرائب على الكحول. وفي عام ٢٠١١، أصدر رئيس منغوليا نداء يدعو

ووفقا لتقرير الأمين العام، يعني ذلك أنه سيتعين زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أكثر من الضعف من أجل تلبية النسبة التي تستهدفها الأمم المتحدة وقدرها ٠,٧ في المائة.

من الضروري أن نكون ابتكاريين ونجد السبل لإنجاز الأكثر موارد أقل. وفي الجهود التي نبذلها للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات الاستقصائية والدراسات التي أجرتها مختلف وكالات الأمم المتحدة ومراكز البحوث. وفي هذا الصدد، ووفقا لتقرير أصدره هذا العام صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية - حالة سكان العالم في عام ٢٠١٢ - فإن كفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات تنظيم الأسرة الطوعية في البلدان النامية من شأنها تخفيض تكاليف الرعاية الصحية للأمهات وحديثي الولادة بمقدار ١١,٣ بليون دولار سنويا. ويشدد التقرير أيضا على أن تنظيم الأسرة أكثر من مجرد قضية اقتصادية وأنه يرتبط بحقوق الإنسان والحصول على التعليم. كما يقدر التقرير أن عدد المواليد الذين سيتوفون في السنة الأولى من العمر سيقبل بمقدار ثلاثة ملايين مولود إذا حصلت ١٢٠ مليون امرأة أخرى على خدمات تنظيم الأسرة.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن امتنانه للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية على التقرير الوارد في الوثيقة A/67/373، الذي أعد وقدم للنظر فيه في إطار بند جدول الأعمال المعنون "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية". يشير هذا التقرير إلى أن الأمراض غير المعدية تهدد سكان جميع دول العالم وحالتها المالية، وأن القيام بمزيد من العمل في جميع البلدان ومن جانب جميع أصحاب المصلحة يظل بالتالي أمرا حتميا. كما تسلم الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - مؤتمر ريو+٢٠ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (A/CONF.216/16) بأن العبء الناجم عن الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية اليوم.

الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يكون لدينا عملية شاملة ومفتوحة وشفافة بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين من خلال المنتديات الوطنية والإقليمية والعالمية وعمليات حكومية دولية أخرى واجتماعات استثنائية للجمعية العامة بشأن التنمية.

وفي هذا الصدد، نتطلع بأمل كبير إلى النتائج التي سيسفر عنها الحدث الخاص الذي سيعقد أثناء الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

يتضح تنفيذنا للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني من تقريرنا الوطني الرابع، الذي أشار إلى أن ٧٧,٩ في المائة من الأهداف قد تحققت، مما كان له أثر إيجابي على تنمية البلد.

للأسف، حدث تراجع من حيث بعض الأهداف، ويتوقع عدم تحقيق بعض الأهداف إذا استمر التقدم بالوتيرة الحالية. وتشمل تلك الأهداف الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن تخفيض معدل الفقر إلى النصف، والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن كفاءة الاستدامة البيئية والقضاء على التلوث، وهو ما أصبح مصدر قلق لكل منغولي. ويتطلب ذلك عملا مكثفا على الصعيد الوطني وتركيزا أكبر على الشراكة المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن يرسى تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الشاملة المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠٢١ الأساس لتعزيز التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة في منغوليا بعد عام ٢٠١٥.

وفي الختام، أود أنؤكد مجددا عزم وفد بلدي القوي على العمل جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء الزميلة من أجل تعزيز منظومة الأمم المتحدة كي تظل مركزا فعالا للنهوض بجدول أعمال التنمية في جميع أنحاء العالم في السنوات المقبلة.

السيد وانغتشوك (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): سأقصر تعليقاتي على البند ١٤ من جدول الأعمال، المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات

إلى الامتناع عن تعاطي الكحول، لقي دعما واسع النطاق من الحكومة والقطاع الخاص للصحة ومنظمات المجتمع المدني.

وأود أن أبلغ هذه الهيئة بأن منغوليا طرحت، العام الماضي، أثناء الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، فكرة لوضع اتفاقية دولية بشأن مكافحة تعاطي الكحول، على غرار اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. ويحدونا وطيد الأمل بأن تلقى الفكرة الاعتبار الواجب ضمن إطار منظمة الصحة العالمية في السنوات المقبلة. ولا تزال حكومتنا ملتزمة التزاما تاما بالتعاون بشأن هذه المسألة.

وفي حين نعزز جهودنا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن نعمل أيضا بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. يثني وفد بلدي كثيرا الخطوات التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد. ونعتقد أن عمل فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بهذا الموضوع يسهم مساهمة كبيرة في عمليات التشاور الجارية على مختلف المستويات.

ويمكن أن تشكل الأبعاد الرئيسية المترابطة الأربعة التي اقترحها فريق العمل أساسا لتحديد الأهداف والغايات للخطط المستقبلية. ولدعم تنفيذ الخطة، حسبما أبرز الأمين العام في تقريره، سوف يتعين تعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية باعتبارها مسؤولية تشارك فيها جميع البلدان وينخرط فيها جميع أصحاب المصلحة من خلال إطار للمساءلة محدد تحديدا جيدا. كما نتطلع إلى تقرير الفريق رفيع المستوى من الأشخاص البارزين المعني بالموضوع في عام ٢٠١٣.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي أن تتجسد التنمية الاقتصادية الأكثر مراعاة للبيئة والأكثر استدامة في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ حتى يتسنى معالجة الحاجة المشتركة على نطاق واسع للعمل صوب جدول أعمال إنمائي عالمي وحيد وموحد تكون التنمية المستدامة محوره. كما نؤيد

الجديد عمليا. وسيدرس أيضا نظم المحاسبة والتقييم والآليات التنظيمية والمالية والترتيبات التجارية والإدارية والمؤسسية. ونعتقد أن النتائج سوف تكمل الجهود الحالية التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام والفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وتساهم فيها.

ونرحب مع التقدير بمذكرة الأمين العام بشأن السعي لتحقيق الرفاهية والسعادة، المتاحة عبر الموقع الشبكي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ومما يثلج صدورنا كثيرا عدد المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

ما برحت بوتان ملتزمة التزاما تاما بتعزيز حضارة إنسانية مستدامة وتقدمية في ظل بيئة يسودها السلام والأمن. وللنهوض بهذه الجهود، فإن بوتان على استعداد لمواصلة تشاطر خبراتها وإنجازاتها التنموية المتواضعة.

وفي هذا الصدد، تود بوتان طرح مشروع قرار إجرائي بشأن الرفاه والسعادة في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. سوف يسعى مشروع القرار إلى تخصيص بند فرعي جديد بشأن الموضوع في إطار البند المتعلق بالتنمية المستدامة من جدول الأعمال. ونطلب من الجمعية العامة منح تأييدها القيم لاعتماد القرار بتوافق الآراء لتحقيق فهم أفضل لأهمية الهدف العالمي لكل إنسان، وهو، تحقيق الرفاه والسعادة.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لأتكلم عن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/67/201. أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام وأثنى عليه على تقريره الزاخر بالمعلومات وجيد التحليل بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسية من أجل دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

عندما أنشأنا صرح هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في العام الماضي، عن طريق القرار

القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما“ ومتابعة القرار ٣٠٩/٦٥.

يتمثل الهدف الأساسي لكل شخص في العيش حياة واعدة ومجدية وسعيدة. وهذا ما يجعلنا في الواقع بشرا. لذلك كان من الملائم أن قررت هذه الهيئة، في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، من خلال اعتماد القرار ٣٠٩/٦٥ بالإجماع، المعنون “السعادة: في سبيل توحي نهج شامل تجاه التنمية”، أن الوقت قد حان لقبول الرفاه والسعادة باعتبارهما هدفا أساسيا وعالميا يربط جميع البشر برؤية مشتركة والسعي من أجل التوصل إلى نهج كلي ومستدام وشامل للتنمية.

قبل بضعة أشهر، أعلنت الجمعية العامة أيضا يوم ٢٠ آذار/مارس من كل عام يوما دوليا للسعادة (القرار ٦٦/٢٨١). يمثل هذا اليوم فرصة أمام البشر للاحتفال بكل عنصر نفيس يجعل الحياة تستحق العيش والعمل من أجل تحقيق السعادة الحقيقية.

وعملا بالقرار ٣٠٩/٦٥، تشرفت بوتان باستضافة اجتماع في ٢ نيسان/أبريل، في مقر الأمم المتحدة، بشأن موضوع “السعادة والرفاه: وضع نموذج اقتصادي جديد”. وضم الاجتماع ٨٠٠ عقل فذ، من بينها قادة العالم وأعضاء الأوساط الأكاديمية ومواطنون مهتمون، دفعتهم الحاجة الماسة للتغيير إلى مسار عالمي يركز بدرجة أكبر على رفاهية الإنسان وسعادته.

وعملا بتوصية هذا الاجتماع، أنشأ جلالة الملك جيغمي كيسار نامجيل وانغتشوك فريق خبراء عامل دولي، يتألف من ٥٠ من قادة الفكر في العالم. أسندت إليهم المسؤولية الحاسمة المتمثلة في صياغة تفاصيل النهج الإنمائي الجديد المقترح في العامين المقبلين. وبشكل متزامن، عين جلالة الملك أيضا لجنة توجيهية وطنية لتوجيه العملية ودعمها. سيتولى الفريق العامل إعداد وصقل صياغة المواضيع الأربعة، وهي، الرفاهية والسعادة، الاستدامة الايكولوجية، التوزيع العادل وكفاءة استخدام الموارد. وسيتولى إعداد تقرير تفصيلي بشأن كيفية نجاح النهج الإنمائي

في خمس ولايات هندية من تحقيق حقوقهن وتطوير مهارتهن القيادية عبر البرنامج المعني بتعزيز الدور القيادي للمرأة على صعيدي السياسة والحوكمة في الهند ومنطقة جنوب آسيا. وبحلول نهاية هذا العام، سيتم تمكين نحو ٣٥٠ مليون امرأة عن طريق ذلك البرنامج الذي يهدف إلى بناء قدرتهن. والمرأة مزودة الآن بالمعارف والمهارات اللازمة للمشاركة في الإدارة المحلية. وقد تم تقييم برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن مبادرة المساواة عن توفير سبل كسب العيش لنساء الداليت على أنه فعال للغاية فيما يتعلق بزيادة فرص حصول المرأة على المستحقات المنصوص عليها بوصفها جزءاً من قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان فرص العمل في الأرياف، بالإضافة إلى فعاليته في تأمين سبل العيش للعديد من الأسر الفقيرة.

وفي مجال التمكين السياسي، فقد ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة - في الولايات التي تشكل فيها النساء أكبر نسبة من السكان، مثل ولايتي بيهار وأوريسا - المرشحات على تقديم الترشيحات وإدارة الحملات الانتخابية في انتخابات بانشيها المحلية، عبر حملة نفذت بمساعدة من شركاء المجتمع المدني.

وعلى صعيد الشراكات في السياسات الكلية في إطار الحكومة، فقد ساعد الدعم الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مبادرة وزارة شؤون المرأة وتنمية الطفل بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني أيضاً الوزارات على تطوير العديد من الخبرات الداخلية. وتم تدريب ما يربو على ٥٠٠ من النظراء الحكوميين في الميزنة المراعية للمنظور الجنساني عبر برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتفاعل المستمر.

وإذ تقترب من نهاية السنة التشغيلية الثانية لبرامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن وفد بلدي يلاحظ مع الشعور بالارتياح التقدم الذي أحرزه ذلك الكيان وهو يعمضي في تعزيز عملياته ويواصل السعي إلى تحقيق ولايته. وفي حين أننا ندرك تماماً عظم المهمة الحالية، فإن وفد بلدي يتشجع للتقدم المحرز

٢٨٩/٦٤، توخينا أنها ستكون هيئة طموحة ودينامية وموجهة لتحقيق النتائج تنهض بقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد العالمي. واليوم، ونحن نقترّب من السنة الثانية لمزاولة مهامها، يسر وفدي أن يلاحظ الانجازات الهامة التي حققتها الهيئة تحت القيادة الدينامية للسيدة باشيليت، في هذه الفترة القصيرة.

إن الطرق التي تمكنت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من التأثير على السرود المتعلقة بالسياسات في جميع أنحاء العالم، سواء بشأن قضايا من قبيل حقوق المرأة في البلدان النامية أو الخدمات المقدمة للناجيات من العنف القائم على أساس نوع الجنس في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو الدفاع عن حقوق نساء الشعوب الأصلية في إكوادور، حققت بالتأكيد انجازات صغيرة، لكن هامة، خلال مسيرة قصيرة لكن هامة.

وفي منطقة جنوب آسيا، فإن عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالات تتراوح من المشاركة السياسية والقيادة والتمكين الاقتصادي إلى إنهاء العنف ضد المرأة والميزنة السنوية المراعية للمنظور الجنساني، مكن من تفعيل عوامل حاسمة من حيث صوغ السرد السياسي الوطني.

وفي هذا الصدد، استحووا لي أن أسجل خالص تقدير وزارة بلدي الرائدة، وهي، وزارة تنمية المرأة والطفل، لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على الشراكة النشطة والمشورة البناءة في الفريق العامل المعني بالفصل المتعلق بعمل المرأة وتمكينها في خطتنا الثانية عشر.

ويجد جدول أعمالها الهادف إلى جعل المساواة بين الجنسين حقيقة ملموسة صدى في نهج السياسة العامة لحكومة الهند. وهناك مخطط لجدول الأعمال ذاته في الخطة الخمسية الثانية عشرة لبلدي.

وقد مكّنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بشراكة مع حكومة الهند، أكثر من نصف مليون من الممثلات المنتخبات

السيد جونسون (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لأتناول البند ١١٣ بشأن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. فقد حظي اعتماد إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) في عام ٢٠٠٠ بترحيب مفعم بالأمل. فقد تم فيه التأكيد بطبيعة الحال، على تحديد الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها مجموعة من الالتزامات التي يمكن أن تحققها جميع البلدان بصورة واقعية في غضون ١٥ عاما.

وإذ بتنا على بعد ثلاث سنوات فقط من حلول الموعد المستهدف لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن السجل لا يزال متباينا. فعلى الصعيد العالمي، يبدو أن بعض الأهداف تضي على المسار الصحيح، غير أن الصورة تبدو أقل وضوحا ما أن ننظر إلى سجلات الأداء الفردي في معظم البلدان. ولا يسعنا إهدار يوم واحد، ولم تبق لنا سوى فترة قصيرة قبل حلول عام ٢٠١٥. ويجب علينا جميعا مواصلة العمل الجماعي بصورة جادة من أجل سد ثغرات كبيرة.

فقد ساعد الاتحاد البرلماني الدولي منذ عدة سنوات وإلى الآن على زيادة الوعي بالأهداف الإنمائية للألفية في أوساط البرلمانيين. وقد فعلنا ذلك من خلال العديد من المناقشات والقرارات التي توفر نهج التوافق على الأهداف المختلفة. وحققنا ذلك أيضا عبر مساعدة البرلمانات على تعزيز قدراتها الرقابية على عمل الحكومة، واعتماد التشريعات التمكينية واتخاذ قرارات الميزنة التي تتماشى مع الأولويات الإنمائية لكل بلد.

ومع الاعتراف بأهمية جميع الأهداف، فقد اخترنا التركيز بشكل خاص على الأهداف المتعلقة بالصحة: وفيات الأمهات والأطفال وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهي في رأينا تؤدي دورا رئيسيا في إزالة العديد من العقبات الكأداء. ونواصل في سياق دعمنا لتنفيذ الهدف ٣، بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الاستثمار في موارد كبيرة بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ونعمل أيضا على تعزيز التعاون

في تكرار التأكيد على الدور القيادي للأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ظل القيادة القديرة للسيدة ميشيل باشلي.

وتتسم الهند بكونها موطنًا لأكثر من ٥٠٠ مليون امرأة، ونحن على اقتناع راسخ بأن ضمان وصول المرأة إلى مكائها الصحيح في المجتمع ليس واجبا أخلاقيا فحسب، بل هو أيضا شرط أساسي لتحقيق السلام والرخاء والتنمية المستدامة.

ويساعد النجاح المحرز والمعترف به فيما يتعلق بالتمكين السياسي للمرأة على تحويل ديناميات الطاقة التقليدية والراسخة في المناطق الحضرية والريفية الهندية على حد سواء. فالمرأة تتبوأ مكائها الصحيح في جميع مناحي الحياة المهنية والسياسية، بدءا من أعلى المناصب في كبريات الشركات، وصولا إلى دواليب الإدارة الحكومية. وتشغل المرأة أعلى المناصب في الهند، بما في ذلك، في الوقت الحاضر، منصبا رئيسة مجلس النواب في البرلمان وزعيمة المعارضة. وقبل مجرد بضعة أشهر، ظلت المرأة تشغل منصب رئيسة الهند. والأهم من ذلك، أن ما يزيد على مليون امرأة اليوم، يعملن في الهيئات الحكومية المحلية حيث يمارسن سلطة اتخاذ القرار على أساس يومي تقريبا.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على التزام الهند الثابت بالجهود العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. ونؤكد للأعضاء أن الهند لن تألو جهدا في تقديم الدعم والتعاون في تحقيق الرؤية المشتركة للدول الأعضاء المنصوص عليها في إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): وفقا للقرار ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

بالفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام، والذي شرع في عمله بالفعل. ونرحب أيضا بالفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي كلف بالتركيز بصفة خاصة على وضع حزمة جديدة من أهداف التنمية المستدامة. وعملا بكلتا العمليتين فإننا نخطط لإجراء سلسلة من المشاورات مع البرلمانيين من شأنها - كما نأمل - إدخال منظور برلماني قوي في المداولات.

ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي، من بين أمور أخرى، مع حملة الألفية وغيرها من شركاء الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية المساعدة في جمع آراء البرلمانات مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصوصيات الإقليمية. وقد جرت مشاورات بالفعل في أفريقيا وهي تجري حاليا في آسيا. ومن عناصر البناء الهامة الأخرى أيضا جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ ١٢٨ التي ستعقد في إكوادور في آذار/مارس من العام القادم، التي ستتناول موضوع إعادة النظر في نموذج التنمية من منظور الرفاه، وليس من منظور النمو الاقتصادي وحده. ونستخدم مرة أخرى - عبر التعاون مع شركائنا في الأمم المتحدة - جمعية الاتحاد المقرر عقدها في كيتو لتجميع دراسة استقصائية للبرلمانيين، علاوة على مناقشة جوانب محددة من إطار التنمية المستقبلية في أوقات مختلفة أثناء المناقشة العامة، وخلال حلقة العمل المتخصصة.

في الوقت نفسه، نبحث عن السبل العملية لإشراك البرلمانيين في المشاورات الوطنية التي من المتوقع أن تجري في نهاية آذار/مارس المقبل، وكذلك في عدد من المشاورات الإلكترونية التي يجري إعدادها في مختلف مواقع الأمم المتحدة. وستتوج كل هذه الجهود في جلسة الاستماع البرلمانية المشتركة العام المقبل في الأمم المتحدة، هنا في نيويورك، حيث سيقوم برلمانيون من جميع أنحاء العالم باستعراض المقترحات الملموسة التي يتوقع أن تقدمها مختلف عمليات الأمم المتحدة.

الإغمائي نظرا لأهميته البالغة في تحقيق الأهداف الإغمائية للألفية، بل تحقيق خطة التنمية برمتها. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في مشاركتنا النشطة للغاية في منتدى التعاون الإغمائي، ومؤخرا، شراكة بوسان من أجل تحقيق تعاون إغمائي فعال.

أخيرا، والأهم من ذلك، فإننا نواصل العمل على تقييم بعض الآليات المؤسسية، مثل اللجان أو التجمعات البرلمانية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البرلمانات على تنظيم عملها المتعلق بالأهداف الإغمائية للألفية عبر صلاحياتها الأساسية في مجالات التشريع والرقابة والتمثيل. وقد أنشأنا شراكات جيدة مع الأمم المتحدة في العديد من تلك الأنشطة، وخصوصا مع برنامج الأمم المتحدة الإغمائي وحملة الألفية التابعة له.

وفي حين يجب أن يظل حث الخطى نحو تحقيق الأهداف الإغمائية للألفية التزامنا الأساسي في هذا المنعطف الهام، فإن من المهم أيضا تقييم الدروس التي ينبغي أن نكون قد تعلمناها الآن، إذ يشرع المجتمع الدولي في وضع إطار جديد للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن وجهة نظر الاتحاد البرلماني الدولي، فقد تمثل الدرس الأهم في كفاءة مشاركة البرلمانات في تشكيل الأهداف الإغمائية في وقت مبكر. وذلك أمر هام للغاية من أجل ضمان الملكية الوطنية والمساءلة في جميع المجالات. ومن شأن تلك المشاركة أن تساعد في نهاية المطاف أيضا على دعم التنفيذ عبر العملية التشريعية برمتها. ولذلك السبب فنحن سعداء جدا أن نرى أن القرار الذي اتخذ في حزيران/يونيه بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي يتضمن إشارة واضحة إلى تشجيع البرلمانات على المساهمة في وضع الخطة القادمة من أهداف التنمية (القرار ٦٦/٢٦١).

وقد شرع الاتحاد البرلماني الدولي - من أجل تنفيذ ذلك النداء - في العمل مع البرلمانات بغية تيسير مشاركتها في المشاورات الإغمائية لما بعد عام ٢٠١٥ الجارية حاليا، سواء على الصعيد العالمي أم على المستوى القطري. ونرحب

مشتركة للمستقبل. وكما اتضح وضوحاً بيناً في مؤتمر ريو للتنمية المستدامة، في حزيران/يونيه الماضي، فإن المجتمع العالمي يمر بنقطة تحول بأكثر من طريقة واحدة، وستدعو الحاجة إلى وجود قيادة قوية ونحن نقرب من اتخاذ بعض القرارات البالغة الصعوبة. وتستطيع الجمعية أن تطمئن إلى الدعم من الاتحاد البرلماني الدولي في المشوار الذي ينتظرنا.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإسبانية): وفقاً للقرار ٨٣/٥٨، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

السيد توماسولي (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) (تكلم بالإنكليزية): يثني المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية على منغوليا للدور القيادي الذي اضطلعت به في الترويج لمشروع القرار بشأن التعليم من أجل التنمية (A/67/L.25)، ويرحب بالنظر في مشروع القرار واعتماده. نحن نؤيد بقوة تشجيع مشروع القرار على إدماج التعليم من أجل الديمقراطية في المعايير الوطنية للتعليم ووضع البرامج الوطنية ودون الوطنية سواء من خلال أنشطة المناهج الدراسية أو الأنشطة الإضافية. علاوة على ذلك، نظراً لتنقل الطلبة، وأطر التعليم المؤسسي الإقليمي القائمة، ومحدودية المواءمة في المناهج الدراسية، ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق في مجال التعليم من أجل الديمقراطية على الصعيد الإقليمي.

هناك دليل دامغ على أن القيام بذلك يمكن أن يسهم في تمكين المواطنين ومشاركتهم في الحياة السياسية وصنع السياسات على جميع المستويات. وتبين تجربتنا، فضلاً عن أعمال العديد من الصناديق والوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، أن الاستثمار في التعليم مهم للديمقراطية والتنمية على حد سواء. ربما يكون الطريقة

كما هو الحال مع الحكومات، فإن آراء البرلمانيين في محتويات جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ من المتوقع أن تتفاوت تفاوتاً كبيراً سواء من حيث النطاق أو من حيث التوجه. ومع ذلك، فقد برزت بالفعل بعض المسائل في مناقشاتنا، وهي تحديد الأدوار المركزية للديمقراطية والتعاون الإنمائي. مشكلة التنمية ليست اقتصادية فحسب بل سياسية أيضاً. عدم المساواة في الوصول إلى مراكز صنع القرار والمشاركة في اتخاذها، الناتج في الغالب من عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة، والسياسة القائمة على المواجهة حيث يأخذ الفائز كل شيء، وغير ذلك من الاختلالات، هي السبب الجذري للعديد من حالات الفشل في التنمية. بما أن الحوكمة الديمقراطية يجب أن تشكل جزءاً أساسياً من جميع مجالات السياسة الإنمائية، فإنه يجب أيضاً أن تتجسد في أهداف التنمية المستدامة في المستقبل مع وجود مؤشرات أو أهداف محددة تحديداً واضحاً. ونقترح أن نعود إلى الجمعية العامة في تاريخ لاحق وفي جعبتنا بعض الاقتراحات بشأن كيفية القيام بذلك.

ومن المهم بنفس القدر أن يصاحب الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ التزام واضح بالتمويل. ومثلما أعاق ضعف التمويل نوعاً وعدم كفايته كما بلغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن نجاح أهداف التنمية المستدامة في المستقبل سوف يتوقف جزئياً على صياغة هدف لاحق للهدف ٨ الحالي من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بوضع شراكة عالمية من أجل التنمية. وبطبيعة الحال، فإن الهدف الجديد، أيّاً كانت طريقة صياغته، سوف يتعين عليه أن يعكس المشهد الحالي للتعاون الإنمائي بما فيه من تعدد الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص وما ينشأ عن كل منها من تدفقات.

وفي الختام، ستكون السنوات الثلاث المقبلة حاسمة، ليس فقط لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الحالية، بوصفها البرنامج الرئيسي لإعلان الألفية الأصلي، ولكن أيضاً لوضع رؤية

المطاف أن يسهم في العمل التشريعي والتنفيذي الفعال في إطار المسألة الديمقراطية.

قام المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بالشراكة مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية، بوضع منهج عالمي للتدريب على العمليات الانتخابية، يعرف باسم "بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات"، ويستخدم على نطاق واسع في حالات الانتقال السياسي لتدريب مسؤولي الانتخابات باستخدام تقنيات تعليم الكبار. وليس من قبيل الصدفة أن تركز إحدى الوحدات الرئيسية في المنهج على التثقيف المدني، وتغطي مجالات مثل الأساس المنطقي لمشاركة المواطنين في العمليات الديمقراطية؛ واستراتيجيات زيادة مشاركة المجموعات الرئيسية من أصحاب المصلحة والمستفيدين، مثل الشباب ووسائل الإعلام والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتقنيات لتحديد الاحتياجات التعليمية المختلفة لجميع أصحاب المصلحة في عمليات التثقيف المدني بالنظر في التثقيف المدني على أساس المجتمع المحلي أو على أساس المدرسة على حد سواء. ويشير ذلك المثال إلى أهمية تعليم الكبار جنباً إلى جنب مع التعليم الرسمي لبلوغ الأهداف المحددة في القرار الذي يجري النظر فيه اليوم. التعليم من أجل الديمقراطية، في الواقع، مسعى يدوم مدى الحياة.

وفي الختام، يرحب المعهد بما تضمنه مشروع القرار من الاعتراف بأن التعليم عنصر رئيسي لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإحقاق حقوق الإنسان، وبلوغ جميع الأهداف الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، يؤدي التعليم دوراً محورياً على العديد من المستويات. في الوقت نفسه، يشكل التعليم أيضاً واحداً من أهداف إطار الأهداف الإنمائية للألفية، له مؤشرات وأهدافه المحددة، وهو عامل حاسم في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتطويرها، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى. من رأي المعهد أنه

الأكثر فعالية لإحداث تأثير متزامن على التنمية البشرية وعلى توطيد المؤسسات والعمليات الديمقراطية.

وتبين حقيقة هذا الزعم من منظورين مختلفين ومتراطيين: الحق في التعليم والطاقة التحويلية للتعليم من أجل تنمية الحوكمة الديمقراطية. فيما يتعلق بالمنظور الأول، ينص أي دستور ديمقراطي على الحق في التعليم ويكفله. وتلك مسألة أساسية لتقييم ما إذا كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مكفولة بالتساوي للجميع. على سبيل المثال، تتضمن منهجية تقييم حالة الديمقراطية التي قام بتطويرها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية وطبققتها مجموعات من المواطنين والمنظمات في أكثر من ٢٠ بلداً، تتضمن سؤالاً عن مدى اتساع وشمول الحق في التعليم، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق ومسؤوليات المواطنة، في بلد معين. كما تشهد على ذلك المناقشات بشأن الإصلاحات الدستورية المصاحبة لحالات الانتقال السياسي، لا سيما في المنطقة العربية، فإن البعد الدستوري للحق في التعليم من أهم المسائل التي يجري تناوّلها. فهو ذو تأثير مباشر على مفهوم شامل للمواطنة، خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

المنظور الثاني - القوة التحويلية للتربية من أجل الديمقراطية - مهم بشكل خاص في بناء الديمقراطية والمساعدة الديمقراطية. وفي الميدان الانتخابي، له تأثير مباشر على قيم الديمقراطية والممارسات وأنماط السلوك. وفي الواقع، يرتبط التعليم من أجل الديمقراطية ارتباطاً مباشراً بتثقيف الناخبين، وبالتالي يسهم في أحد الأشكال التقليدية والأكثر وضوحاً للمشاركة الديمقراطية. ولكنه مهم أيضاً في مجالات أخرى لبناء الديمقراطية، مثل الدعم البرلماني وتطوير الأحزاب السياسية. في الواقع، التعليم من أجل الديمقراطية وتوطيد الثقافة الديمقراطية الدستورية يحددان شكل المؤسسات ومضمون الحوار الديمقراطي بين أصحاب المصلحة السياسية. وينبغي في نهاية

يشكل الطلب المتعلق بالوثائق الوارد في الفقرتين ٧ و ٩ من مشروع القرار عبئا يضاف إلى أعباء عمل الوثائق المطلوبة من إدارة الجمعية العامة وشؤون المؤتمرات. بمبلغ يقدر بـ ٢٠٠ ١١٣ دولار، سيُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن ثم، فإن اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/67/L.25 لن يتطلب أي اعتمادات إضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/67/L.25.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة الجمعية العامة وشؤون المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة A/67/L.25، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: إستونيا، أيرلندا، أيسلندا، بلجيكا، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، سان مارينو، سلوفينيا، صربيا، فرنسا، قبرص، كوستاريكا، لايتيا، المكسيك، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.25؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.25 (القرار ١٨/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البنود ١٤ و ١١٣ و ١١٩ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

ينبغي زيادة التشديد على الترابطات بين التعليم والمؤسسات الديمقراطية والأهداف الإنمائية للألفية في المناقشات الجارية بشأن السياسات فيما يتعلق بمجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويلتزم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بتعزيز شراكته مع الأمم المتحدة لتعزيز التعليم من أجل الديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشروع القرار A/67/L.25، المعنون "التعليم من أجل الديمقراطية".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة الجمعية العامة وشؤون المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): في ما يتعلق بمشروع القرار A/67/L.25، المعنون "التعليم من أجل الديمقراطية"، أود أن أسجل رسميا، بالنيابة عن الأمين العام، البيان التالي بشأن الآثار المالية، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب الفقرتين ٧ و ٩ من مشروع القرار، تدعو الجمعية العامة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في التعليم إلى السعي، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، إلى التماس آراء الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية المكلفة بولايات من الأمم المتحدة من أجل النظر في أن يضمن تقريره المقبل إلى الجمعية العامة، في الدورة التاسعة والسنتين، معلومات مستكملة عن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجال التعليم من أجل الديمقراطية، وتدعو الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز التعليم من أجل الديمقراطية، وتطلب إلى الأمين العام، في إطار التزاماته الحالية بتقديم التقارير، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسنتين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.